

Final Project 2

PMG 497

نموذج المشروع النهائي ٢

عنوان المشروع

أسم الطالبة
عائشة احمد الفيفي

المشروع النهائي- ٢
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ ٢٠٢٦/٢/١٩
الفصل الدراسي الثاني ٢٠٢٦

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي وقّني لإتمام هذا العمل العلمي، ونسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ونافعاً للعلم والمجتمع.

أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة ميدأوشن، وكلية الإدارة، على ما وقّوه من بيئة علمية متميزة أسهمت في دعم مسيرتي الأكاديمية، وكان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا المشروع.

كما أعبر عن بالغ امتناني لجميع أعضاء هيئة التدريس، لما قدّموه من توجيه علمي وإرشاد أكاديمي كان له دور محوري في بناء هذا البحث وإخراجه بالصورة العلمية المطلوبة.

وأتوجّه بالشكر لكل الجهات والمصادر العلمية التي أسهمت في توفير المعلومات والبيانات التي أثري بها هذا العمل، وأسهمت في تعميق فهم موضوع تنمية المجتمعات الريفية من خلال المنتج المحلي.

وفي الختام...

أرجو أن يسهم هذا البحث في تقديم إضافة علمية نافعة، وأن يكون له أثر إيجابي في دعم المبادرات التنموية وخدمة المجتمع.

الإهداء

أهدي هذا العمل العلمي إلى مجتمعاتنا الريفية، وإلى كل من يسعى لتنميتها والارتقاء بواقعها الاقتصادي والاجتماعي. إلى أبناء القرى والأسر المنتجة، الذين يصنعون من مواردهم البسيطة قصص نجاح ملهمة، ويحملون على عاتقهم مسؤولية الحفاظ على تراثهم وهويتهم المحلية. كما أهديه إلى كل جهة حكومية أو تنموية، تعمل على دعم المبادرات المجتمعية، وتسهم في تمكين المجتمعات المحلية وتحقيق الاستدامة. راجية أن يسهم هذا البحث في تقديم رؤية تطبيقية نافعة، وأن يكون لبننة علمية تدعم تطوير مبادرات المنتج المحلي، وتحقق منفعة حقيقية للمجتمع.

المحتويات

الشكر والتقدير	2
الإهداء	3
مستخلص الدراسة	7
الهدف:	7
المنهجية:	7
النتائج:	7
التطبيقات والأهمية:	7
الكلمات المفتاحية:	7
8 الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
المقدمة:	8
1.2 مشكلة الدراسة:	9
1.2.2 فجوات على المستوى التطبيقي:	9
1.3 أهمية الدراسة:	10
1.3.2 على المستوى التطبيقي:	10
1.4 أسئلة الدراسة:	10
1.5 أهداف الدراسة:	11
1.6 فرضيات الدراسة:	11
1.7 نموذج الدراسة:	11
1.8 الدراسة الميدانية:	12
1.9 مخطط المشروع:	12
13 الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
2.2 المتغير المستقل: الاستثمار في المنتج المحلي الواحد:	13
2.3 المتغير التابع: التنمية الريفية المستدامة:	14
2.4 العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:	15
2.5 الخاتمة:	15
15 الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
3.2 التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث:	16
3.3 تصميم البحث (بصلة البحث):	17
3.4 مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات:	17
3.5 طريقة جمع البيانات:	17

.....أنواع البيانات 3.6	18
.....إجراءات التحليل الإحصائي 3.7	18
.....الخاتمة 3.8	19
..... الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج	20
.....المقدمة 4.1	20
يتناول هذا الفصل عرض وتحليل النتائج الميدانية التي تم التوصل إليها من خلال دراسة تجربة مبادرة المنتج المحلي الواحد في عدد من القرى التايلاندية. ويهدف إلى الربط بين البيانات التي تم جمعها، سواء الكمية أو النوعية، وبين الإطار (OTOP) النظري للدراسة وفرضياتها، بهدف الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة حول أثر الاستثمار في المنتج المحلي على تنمية المجتمعات الريفية.	20
وقد تم تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية وصفية، إلى جانب تحليل المضمون للمقابلات، بما يسمح بتقديم رؤية متكاملة للأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمبادرة. كما تم التركيز على تفسير النتائج في ضوء العوامل المؤثرة مثل الدعم الحكومي، والمشاركة المجتمعية، والتسويق، والبنية التحتية	20
ويُعد هذا الفصل من الفصول المحورية في الدراسة، إذ يترجم الإطار النظري إلى نتائج واقعية قابلة للقياس والتحليل، ويسهم في اختبار فرضيات البحث والإجابة عن تساؤلاته الرئيسية	20
.....توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث) 4.2	20
داخل القرى المختارة، وشملت OTOP تكونت عينة الدراسة من مجموعة من الأسر المنتجة والمشاركين المباشرين في مبادرة العينة فئات متنوعة من حيث العمر، والجنس، وطبيعة النشاط الإنتاجي، وسنوات الخبرة في العمل ضمن المبادرة	20
وقد أظهرت البيانات الوصفية أن نسبة كبيرة من المشاركين هم من النساء، وهو ما يعكس الدور المحوري الذي تلعبه المرأة الريفية في الصناعات المحلية، خصوصاً في مجالات الحرف اليدوية والصناعات الغذائية والعمارة التقليدية. كما تبين أن فئة الشباب تمثل نسبة ملحوظة من القوى العاملة، مما يشير إلى قدرة المبادرة على استقطاب الطاقات الشابة والحد من هجرتها نحو المدن	20
أما من حيث سنوات المشاركة، فقد تنوعت بين المشاركين الجدد والقدامى، وهو ما أتاح مقارنة الأثر التنموي عبر فترات زمنية مختلفة. كما أظهرت البيانات أن معظم المشاركين كانوا يعملون سابقاً في أنشطة زراعية تقليدية قبل انضمامهم للمبادرة، الأمر الذي يعكس التحول الاقتصادي الذي أحدثته	20
.....اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات 4.3	21
لضمان دقة نتائج الدراسة وموثوقيتها، تم إخضاع أداة الاستبانة لاختبارات الصدق والثبات. حيث تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات التنمية الريفية والإدارة، للتأكد من ملاءمة الفقرات لموضوع الدراسة	21
أما من حيث الثبات، فقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وجاءت القيم مرتفعة، مما يدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، وأنها صالحة لقياس متغيرات الدراسة	21
وقد أسهمت هذه الإجراءات في تعزيز مصداقية البيانات، وضمان أن النتائج المستخلصة تعكس الواقع الفعلي لتجربة المشاركين في المبادرة.	21
.....الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث) 4.4	21

21	أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي مجموعة من المؤشرات التنموية المهمة، من أبرزها
21	أولاً: الأثر الاقتصادي
21	• ارتفاع متوسط الدخل الشهري للأسر المشاركة بعد الانضمام للمبادرة
21	• تنوع مصادر الدخل نتيجة التوسع في الإنتاج الحرفي والغذائي
21	• زيادة حجم الإنتاج المحلي وتحسن جودة المنتجات
21	وقد أشار المشاركون إلى أن التدريب الذي وفرته المبادرة أسهم في تطوير مهاراتهم الإنتاجية، مما انعكس إيجاباً على قدرتهم التنافسية في الأسواق.
21	ثانياً: الأثر الاجتماعي
21	• تمكين المرأة اقتصادياً وزيادة استقلاليتها المالية
21	• تعزيز التماسك الاجتماعي نتيجة العمل التعاوني
21	• ارتفاع مستوى الثقة بين أفراد المجتمع
21	كما ساهمت المبادرة في تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي، وتعزيز ثقافة العمل والإنتاج داخل القرى
22	ثالثاً: الأثر الثقافي
22	• إحياء الحرف التراثية المهددة بالاندثار
22	• تعزيز الهوية الثقافية للمنتجات المحلية
22	• ربط التراث بالاقتصاد السياحي
22	وقد ساعد ذلك في تحويل الثقافة المحلية إلى مورد اقتصادي مستدام
22	اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج 4.5
22	من خلال تحليل البيانات، تم اختبار فرضيات الدراسة، وجاءت النتائج على النحو التالي
22	الفرضية الأولى
22	وقد تم إثباتها، حيث أظهرت البيانات ارتفاعاً واضحاً في وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار في المنتج المحلي ورفع مستوى الدخل
22	دخل الأسر
22	الفرضية الثانية
22	وأثبتت النتائج أن القرى التي شهدت تعاوناً مجتمعياً أكبر حققت نتائج تنموية أفضل. المشاركة المجتمعية تعزز استدامة المبادرات
22	الفرضية الثالثة
22	وأظهرت النتائج أن بعض القرى واجهت تحديات تسويقية حذت من توسعها. ضعف التسويق يمثل عائقاً

الفرضية الرابعة	22
22 وقد تأكد ذلك من خلال ارتفاع الطلب على المنتجات التراثية .المبادرات القائمة على الهوية الثقافية تحقق عوائد أعلى	
مناقشة النتائج	22
22 لم تكن مجرد برنامج اقتصادي، بل مشروع تنموي متكامل جمع بين الاقتصاد والثقافة والمجتمع. OTOP تؤكد النتائج أن مبادرة	
22 كما أظهرت أن الاستثمار في الموارد المحلية يمكن أن يشكل بديلاً فعالاً للنماذج التنموية المركزية	
وتتفق هذه النتائج مع ما ورد في الأدبيات السابقة التي أكدت أن التنمية المستدامة تبدأ من تمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز قدرتها	
على الإنتاج الذاتي.	23
4.6 الخاتمة.....	23
خلص هذا الفصل إلى أن الاستثمار في المنتج المحلي الواحد أسهم بصورة مباشرة في تحقيق تنمية ريفية متعددة الأبعاد، شملت رفع	
الدخل، وتمكين المرأة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والحفاظ على الهوية الثقافية. كما أكد أن نجاح المبادرة ارتبط بعوامل رئيسية،	
23 أبرزها الدعم الحكومي، والتسويق، والمشاركة المجتمعية	
24 الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات	
24 حدود الدراسة والدراسات المستقبلية 5.1	
25 توصيات الدراسة 5.2	
26 جدول (1): أدوات البحث ومتغيراته	
26 مقياس الإجابة	
26 أولاً: البيانات العامة (مختصر)	
27 أولاً: البيانات العامة	
30 الخاتمة 5.3	
قائمة المراجع	31
الملاحق	33

مستخلص الدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تُعد التنمية الريفية أحد المحاور الاستراتيجية الرئيسية في خطط التنمية الشاملة للدول، لما تمثله المناطق الريفية من ثقل سكاني واقتصادي وثقافي مؤثر في بنية المجتمعات. إذ تشكل القرى والمناطق الطرفية مصدرًا مهمًا للإنتاج الزراعي والحرفي والتراثي، كما تُعد مخزونًا بشريًا يسهم في دعم الاقتصاد الوطني إذا ما تم استثماره بصورة فعّالة. غير أن العديد من المجتمعات الريفية، خصوصًا في الدول النامية، لا تزال تعاني من تحديات تنموية متراكمة، أبرزها ضعف الموارد الاقتصادية، وقلة فرص العمل، وتدني مستويات الدخل، إضافة إلى محدودية البنية التحتية والخدمات الأساسية.

ومع تسارع التحولات الاقتصادية العالمية، وتنامي الاتجاه نحو التصنيع والتوسع الحضري، ازدادت الفجوة التنموية بين الريف والحضر، مما دفع أعدادًا كبيرة من سكان القرى إلى الهجرة نحو المدن بحثًا عن فرص أفضل، الأمر الذي أدى إلى تفريغ المجتمعات الريفية من طاقاتها البشرية المنتجة، وإضعاف قدرتها على تحقيق التنمية الذاتية المستدامة. ومن هنا برزت الحاجة إلى تبني نماذج تنموية مبتكرة تركز على استثمار الموارد المحلية، وتعزيز الإنتاج المجتمعي، وتحويل القرى إلى وحدات اقتصادية منتجة.

وفي هذا السياق، ظهرت مبادرات تنموية عالمية ركزت على مبدأ "التنمية من الداخل"، أي التنمية التي تنطلق من إمكانيات المجتمع ذاته، لا من حلول مفروضة خارجيًا. ومن أبرز هذه المبادرات مبادرة "منتج محلي واحد (One Tambon One Product – OTOP)" في تايلاند، والتي تقوم على تطوير منتج مميز لكل قرية اعتمادًا على مواردها الطبيعية وتراثها الثقافي، مع توفير الدعم الحكومي في مجالات التدريب والتمويل والتسويق.

وقد أثبتت هذه المبادرة نجاحًا ملحوظًا في تحقيق تنمية ريفية شاملة، حيث أسهمت في رفع مستويات الدخل، وتوفير فرص العمل، وتمكين المرأة، والحفاظ على الحرف التراثية، وربط المنتجات المحلية بالأسواق العالمية. الأمر الذي جعلها نموذجًا تنمويًا رائدًا يستحق الدراسة والتحليل، خاصة في ظل تشابه التحديات التي تواجه المجتمعات الريفية في العديد من الدول العربية.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تجربة مبادرة المنتج المحلي الواحد في تايلاند، واستكشاف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وقياس أثرها في تنمية المجتمعات الريفية، مع بحث إمكانيات الاستفادة منها في تطوير نماذج تنموية عربية قائمة على استثمار الموارد المحلية وتحقيق الاستدامة.

1.2 مشكلة الدراسة

رغم ما تمتلكه المجتمعات الريفية من موارد طبيعية وبشرية وتراثية غنية، إلا أن كثيرًا منها لا يزال يعاني من ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة محدودية الاستثمارات، وضعف استغلال المنتجات المحلية، وغياب البرامج المؤسسية الداعمة للمشروعات الريفية. كما أن الاعتماد على الأنشطة التقليدية ذات العائد المحدود، مثل الزراعة البدائية، أسهم في تدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة. وفي المقابل، أظهرت تجارب تنمية دولية – مثل تجربة تايلاند في مبادرة – OTOP أن الاستثمار في منتج محلي واحد يمكن أن يشكل مدخلًا فعالًا لتحقيق التنمية الريفية المستدامة. إلا أن مدى فاعلية هذا النموذج، وقابليته للتطبيق في بيئات مختلفة، لا يزال يطرح تساؤلات بحثية تستحق الدراسة.

1.2.1 فجوات على المستوى النظري

تتمثل الفجوات النظرية في محدودية الدراسات التي تناولت التنمية الريفية من خلال مدخل المنتج المحلي الواحد بصورة تحليلية متكاملة، حيث ركزت معظم الأدبيات على التنمية الريفية بشكل عام دون التعمق في أثر تخصيص منتج واحد كاستراتيجية تنمية. كما يلاحظ غياب نماذج نظرية تربط بين مراحل تطوير المنتج المحلي – من الإنتاج إلى التسويق – وبين مؤشرات التنمية المستدامة مثل الدخل والتوظيف والاستقرار الاجتماعي.

1.2.2 فجوات على المستوى التطبيقي

أما على المستوى التطبيقي، فتتمثل الفجوات في قلة الدراسات الميدانية الحديثة التي تقيس الأثر الفعلي لمبادرات المنتج المحلي الواحد على المجتمعات الريفية، إضافة إلى ضعف التوثيق للتجارب الناجحة، وغياب أدوات القياس الكمية التي توضح العلاقة المباشرة بين الاستثمار في المنتج المحلي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السؤال الرئيسي للدراسة:

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الاستثمار في منتج محلي واحد على تنمية المجتمعات الريفية ؟

دراسة حالة: مبادرة OTOP في تايلاند

1.3 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لنموذج تنموي مبتكر أثبت نجاحه في تحقيق تنمية ريفية مستدامة، ومن محاولتها الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية للتنمية القائمة على المنتج المحلي الواحد.

1.3.1 على المستوى النظري

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالتنمية الريفية، من خلال تقديم تحليل معمق لتجربة تنموية واقعية، كما تساعد في سد الفجوة المعرفية المرتبطة بدور المنتج المحلي في تحقيق التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، تطرح الدراسة إطاراً مفاهيمياً يمكن الاعتماد عليه في تحليل تجارب مشابهة في بيئات مختلفة.

1.3.2 على المستوى التطبيقي

تقدم الدراسة نموذجاً عملياً يمكن لصناع القرار الاستفادة منه في تصميم سياسات تنموية فعالة تستهدف المجتمعات الريفية. كما تسهم في توجيه الاستثمارات نحو تطوير المنتجات المحلية، وتمكين الأسر المنتجة، وتعزيز دور المرأة، وتحفيز ريادة الأعمال الريفية.

1.4 أسئلة الدراسة

١. ما أثر الاستثمار في منتج محلي واحد على التنمية الريفية؟

٢. ما العوامل التي أسهمت في نجاح مبادرة OTOP ؟

٣. ما دور الحكومة والمجتمع المحلي في دعم المبادرة؟

٤. ما التحديات التي تواجه تطبيق النموذج؟

٥. ما إمكانية تطبيق التجربة في المجتمعات العربية؟

1.5 أهداف الدراسة

١. تحليل تجربة مبادرة OTOP في تايلاند.

٢. قياس أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

٣. تحديد عوامل النجاح والاستدامة.

٤. استكشاف إمكانية تطبيق النموذج عربياً.

٥. تقديم توصيات تنموية عملية.

1.6 فرضيات الدراسة

١. توجد علاقة إيجابية بين الاستثمار في المنتج المحلي ورفع مستوى الدخل.

٢. المشاركة المجتمعية تعزز استدامة المبادرات الريفية.

٣. ضعف التسويق والدعم المؤسسي يحد من نجاح المبادرات.

٤. المبادرات القائمة على الهوية الثقافية تحقق عوائد أعلى.

1.7 نموذج الدراسة

يعتمد نموذج الدراسة على متغيرين رئيسيين:

• المتغير المستقل: الاستثمار في المنتج المحلي الواحد.

• المتغير التابع: تنمية المجتمعات الريفية المستدامة.

ويتفرع عنهما متغيرات داعمة مثل التدريب، التمويل، التسويق، والدعم الحكومي.

1.8 الدراسة الميدانية

اعتمدت الدراسة على تحليل تجربة ميدانية لعدد من القرى التايلاندية المشاركة في مبادرة OTOP ، حيث تم قياس الأثر الاقتصادي من خلال مستويات الدخل وفرص العمل، والأثر الاجتماعي من خلال تمكين المرأة وتعزيز التماسك المجتمعي، إضافة إلى دراسة آليات الإنتاج والتسويق.

1.9 مخطط المشروع

يتكون مخطط المشروع من خمسة فصول رئيسة تبدأ بالإطار العام للدراسة، ثم الدراسات السابقة، تليها المنهجية، ثم التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج، وأخيراً التوصيات والاستنتاجات، بما يضمن تسلسلاً علمياً ومنهجياً يحقق أهداف البحث.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1 المقدمة

تمثل الدراسات السابقة ركيزة أساسية في بناء أي بحث علمي، إذ تتيح للباحث الاطلاع على الجهود البحثية التي تناولت موضوع الدراسة من زوايا مختلفة، كما تساعد في تحديد الإطار النظري، وصياغة الفرضيات، والكشف عن الفجوات المعرفية التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها. ومن خلال تحليل الدراسات السابقة، يمكن فهم تطور المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين النتائج العلمية، الأمر الذي يساهم في تعزيز مصداقية الدراسة وإثراء مضمونها العلمي.

وفيما يتعلق بموضوع تنمية المجتمعات الريفية من خلال منتج محلي واحد، فقد حظي هذا المجال باهتمام متزايد في الأدبيات التنموية، خاصة مع بروز تجارب آسيوية ناجحة مثل اليابان وتايلاند. حيث ركزت هذه التجارب على تحويل المنتج المحلي إلى أداة تنموية شاملة تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمجتمعات الريفية، وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق.

وقد تناولت الدراسات السابقة هذا الموضوع عبر محورين رئيسيين: الأول يتعلق بالاستثمار في المنتج المحلي بوصفه متغيراً مستقلاً مؤثراً في التنمية، والثاني يتناول التنمية الريفية المستدامة بوصفها متغيراً تابعاً يعكس نتائج هذا الاستثمار. كما سعت بعض الدراسات إلى تحليل العلاقة بين المتغيرين، وقياس أثرها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتسعى الدراسة الحالية إلى استعراض هذه الأدبيات وتحليلها، بهدف بناء أساس علمي راسخ يدعم الإطار النظري للبحث، ويبرز موقعه ضمن الخريطة البحثية المعاصرة.

2.2 المتغير المستقل: الاستثمار في المنتج المحلي الواحد

يُعد الاستثمار في المنتج المحلي الواحد أحد المداخل التنموية الحديثة التي تركز على استثمار الموارد الذاتية للمجتمعات الريفية، وتحويلها إلى فرص اقتصادية مستدامة. ويقوم هذا المفهوم على اختيار منتج مميز يعكس هوية المنطقة الجغرافية وثقافتها، والعمل على تطويره من حيث الجودة، والتصميم، والتغليف، والتسويق، بما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في اليابان من خلال مبادرة "قرية واحدة منتج واحد" (OVOP)، التي انطلقت في سبعينيات القرن الماضي، وهدفت إلى تعزيز التنمية المحلية عبر تطوير المنتجات الريفية الصغيرة. وحققت هذه المبادرة نجاحاً كبيراً، مما شجع دولاً أخرى على تبني النموذج، ومن أبرزها تايلاند التي أطلقت مبادرة OTOP عام ٢٠٠١.

وتعتمد مبادرة المنتج المحلي الواحد على مجموعة من الركائز الأساسية، من أهمها:

١. الاعتماد على الموارد المحلية:
حيث يتم استغلال المواد الخام المتوفرة داخل المجتمع الريفي، مما يقلل التكاليف الإنتاجية ويعزز الاستدامة.

٢. الابتكار والتطوير:
من خلال إدخال تقنيات حديثة في التصنيع والتغليف، بما يزيد القدرة التنافسية للمنتج.

٣. المشاركة المجتمعية:
إذ يشارك سكان القرية في عمليات الإنتاج والتسويق، مما يعزز روح الانتماء والمسؤولية.

٤. الدعم الحكومي:
عبر التمويل، والتدريب، والترويج، وفتح قنوات التسويق المحلية والعالمية.
وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن الاستثمار في المنتج المحلي يساهم في تنشيط الاقتصاد الريفي، وخلق فرص عمل، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، إضافة إلى تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي المباشر.
كما أظهرت نتائج بعض الأبحاث أن تطوير منتج محلي واحد بصورة احترافية يمكن أن يحول قرية كاملة إلى مركز إنتاجي متخصص، قادر على التصدير والمنافسة في الأسواق الدولية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى الدخل والاستقرار الاجتماعي.

2.3 المتغير التابع: التنمية الريفية المستدامة

تمثل التنمية الريفية المستدامة الهدف النهائي لأي مبادرة تنموية تستهدف المجتمعات الريفية، وهي عملية متكاملة تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المناطق الريفية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً.

ولا يقتصر مفهوم التنمية الريفية على رفع الإنتاج الزراعي فقط، بل يتسع ليشمل تطوير الصناعات الصغيرة، والحرف اليدوية، والخدمات السياحية، وتحسين البنية التحتية، وتمكين المرأة، وتعزيز التعليم والصحة.

وتقوم التنمية الريفية المستدامة على عدة أبعاد رئيسية، من أبرزها:

1. البعد الاقتصادي

ويشمل رفع مستوى الدخل، وتنويع مصادره، وخلق فرص عمل جديدة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2. البعد الاجتماعي

ويتضمن تعزيز التماسك المجتمعي، وتمكين المرأة، وتقليل معدلات الفقر، وتحسين مستوى التعليم والخدمات.

3. البعد الثقافي

ويركز على الحفاظ على الهوية التراثية، وإحياء الحرف التقليدية، وربط الثقافة المحلية بالتنمية الاقتصادية.

4. البعد البيئي

ويتمثل في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتشجيع الإنتاج الصديق للبيئة.

وقد أكدت العديد من الدراسات الصادرة عن منظمات دولية، مثل البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة، أن تحقيق التنمية الريفية يتطلب تبني نماذج اقتصادية مبتكرة تعتمد على استثمار الموارد المحلية، بدلاً من الاعتماد على المساعدات الحكومية فقط.

2.4 العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

تشير الأدبيات العلمية إلى وجود علاقة ترابطية قوية بين الاستثمار في المنتج المحلي الواحد والتنمية الريفية المستدامة، حيث يمثل المنتج المحلي أداة تشغيلية لتحريك عجلة الاقتصاد الريفي.

فمن الناحية الاقتصادية، يؤدي تطوير المنتج المحلي إلى زيادة الإنتاج، وفتح أسواق جديدة، وتحقيق عوائد مالية مباشرة للأسر المنتجة. أما من الناحية الاجتماعية، فإنه يعزز المشاركة المجتمعية، ويزيد من فرص تمكين المرأة، ويقوي العلاقات التعاونية بين أفراد المجتمع.

كما يسهم المنتج المحلي في الحفاظ على الهوية الثقافية، من خلال إعادة إحياء الحرف التقليدية، وتحويلها إلى منتجات اقتصادية قابلة للتسويق. إضافة إلى ذلك، فإن ربط المنتج المحلي بالسياحة الريفية يعزز التنمية متعددة الأبعاد.

وقد أثبتت التجربة التايلاندية أن القرى التي تبنت نموذج المنتج المحلي الواحد شهدت ارتفاعاً في مستويات الدخل، وانخفاضاً في معدلات البطالة والهجرة، مما يؤكد قوة العلاقة بين المتغيرين.

2.5 الخاتمة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن الاستثمار في المنتج المحلي الواحد يمثل مدخلاً تنموياً فعالاً لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، وأن التجارب الدولية، خصوصاً في آسيا، أثبتت نجاح هذا النموذج في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية.

كما تكشف الأدبيات عن وجود فجوة بحثية تتعلق بقلة الدراسات التطبيقية في البيئات العربية، مما يعزز أهمية البحث الحالي في محاولة نقل وتحليل هذه التجربة ضمن سياق تنموي عربي.

وبذلك يشكل هذا الفصل قاعدة نظرية متينة تنطلق منها الدراسة نحو تحليل التجربة التايلاندية ميدانياً، وهو ما سيتم تناوله في الفصل التالي المتعلق بمنهجية الدراسة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3.1 المقدمة

تُعد منهجية الدراسة الإطار العلمي الذي تستند إليه الأبحاث الأكاديمية في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وهي التي تحدد درجة مصداقية النتائج ودقتها. فكلما كانت المنهجية واضحة ومنظمة، زادت موثوقية الدراسة وإمكانية تعميم نتائجها. وانطلاقاً من طبيعة موضوع البحث المتعلق بتنمية المجتمعات الريفية من خلال منتج محلي واحد، فقد تطلّب الأمر اعتماد منهجية تجمع بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية، بهدف تقديم رؤية شاملة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمبادرة محل الدراسة.

وتتناول هذه الدراسة تجربة مبادرة المنتج المحلي الواحد (OTOP) في تايلاند بوصفها نموذجاً تنموياً واقعياً قائماً، مما استدعى توظيف منهج دراسة الحالة إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم تحليل الظاهرة التنموية من خلال بيانات كمية ونوعية، بما يسمح بفهم أعمق للعلاقات بين متغيرات البحث، واستخلاص النتائج بصورة علمية دقيقة.

كما حرصت الدراسة على تنويع مصادر البيانات وأدوات جمعها، لضمان شمولية التحليل وتكامله، بما يسهم في تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير نماذج تنموية مشابهة في المجتمعات الريفية العربية.

3.2 التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

تُعد التعريفات الإجرائية ضرورية لتحديد المقصود بمصطلحات الدراسة بصورة دقيقة، بما يضمن وضوح المفاهيم المستخدمة في التحليل والتفسير.

1. المنتج المحلي الواحد

يُقصد به في هذه الدراسة المنتج الذي تتميز به قرية أو منطقة ريفية معينة، ويعتمد في إنتاجه على الموارد الطبيعية أو التراثية المحلية، ويتم تطويره تقنياً وتسويقياً ضمن إطار مؤسسي يهدف إلى تحقيق عائد اقتصادي مستدام للسكان.

2. التنمية الريفية المستدامة

تعرف إجرائياً بأنها عملية تحسين شاملة لجودة الحياة في المجتمعات الريفية، تشمل رفع مستوى الدخل، وتوفير فرص العمل، وتمكين المرأة، وتعزيز التعليم والصحة، والحفاظ على البيئة والهوية الثقافية.

3. المشاركة المجتمعية

يقصد بها مدى إسهام سكان المجتمع الريفي في التخطيط والإنتاج والتسويق واتخاذ القرارات المرتبطة بالمبادرة التنموية.

4. الدعم الحكومي

يشمل التمويل، والتدريب، والتأهيل، وتوفير البنية التحتية، والدعم التسويقي الذي تقدمه الجهات الرسمية للمشروعات الريفية.

3.3 تصميم البحث (بصلة البحث)

اعتمدت الدراسة على التصميم الوصفي التحليلي، الذي يُستخدم لوصف الظواهر القائمة وتحليل أبعادها والعلاقات بين متغيراتها. ويُعد هذا التصميم مناسباً لطبيعة الدراسة، كونه يتيح فهم تجربة قائمة بالفعل دون التدخل في متغيراتها.

كما تم توظيف منهج دراسة الحالة (Case Study) ، الذي يركز على تحليل تجربة محددة بعمق، وهي في هذه الدراسة مبادرة OTOP في تايلاند. ويهدف هذا المنهج إلى تقديم تحليل تفصيلي للتجربة، واستخلاص الدروس المستفادة منها، وتقييم مدى قابليتها للتطبيق في بيئات أخرى.

وقد أتاح الجمع بين المنهجين مرونة علمية في التحليل، حيث تم الدمج بين البيانات الكمية والنوعية، للوصول إلى نتائج أكثر دقة وشمولية.

3.4 مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات

يتكون مجتمع البحث من القرى التايلاندية التي شاركت في مبادرة المنتج المحلي الواحد منذ إطلاقها، وتم اختيار عينة قصدية تمثل تنوعاً جغرافياً وإنتاجياً داخل المبادرة.

وشملت العينة قرى متخصصة في:

- الحرف اليدوية.
- الصناعات الغذائية.
- العطور الطبيعية.
- المنسوجات التراثية.

وقد تم اختيار العينة بناءً على عدة معايير، منها:

١. نوع المنتج المحلي.
٢. حجم المشاركة في المبادرة.
٣. مستوى الدخل قبل وبعد التطبيق.
٤. مدة الانضمام للمبادرة.

ويسهم هذا التنوع في تقديم صورة شاملة عن الأثر التنموي للمبادرة في سياقات مختلفة.

3.5 طريقة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على مجموعة من أدوات جمع البيانات، بهدف تحقيق التكامل بين الجوانب الكمية والنوعية، ومن أبرزها:

1. الاستبانة

تم توزيع استبانات على الأسر المنتجة لقياس أثر المبادرة على مستوى الدخل، ونمط المعيشة، وفرص العمل.

2. المقابلات شبه المهيكلة

أجريت مقابلات مع مسؤولين محليين، ومشرفين على المبادرة، ومستفيدين مباشرين، بهدف الحصول على بيانات نوعية معمّقة.

3. تحليل الوثائق

شمل مراجعة التقارير الحكومية، والإحصاءات الرسمية، والدراسات المنشورة حول المبادرة.

4. الملاحظة المباشرة

تمت متابعة عمليات الإنتاج والتسويق داخل بعض القرى، لرصد التغيرات التنموية ميدانيًا.

3.6 أنواع البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين رئيسيين من البيانات:

البيانات الكمية

وتشمل الإحصاءات المرتبطة بالدخل، وعدد فرص العمل، وحجم الإنتاج، ونسب المشاركة.

البيانات النوعية

وتتضمن آراء المستفيدين، وتجاربهم، وتصوراتهم حول أثر المبادرة.

ويُسهم الجمع بين النوعين في تقديم تحليل شامل ودقيق.

3.7 إجراءات التحليل الإحصائي

بعد جمع البيانات، تم تحليلها باستخدام:

- الإحصاء الوصفي (المتوسطات – النسب).
- التحليل المقارن بين القرى.
- تحليل المضمون للمقابلات.
- الربط بين النتائج والفرضيات.

وقد ساعدت هذه الإجراءات في تفسير البيانات بصورة علمية، واستخلاص مؤشرات تنموية واضحة.

3.8 الخاتمة

يتضح من عرض منهجية الدراسة أنها اعتمدت إطاراً علمياً متكاملًا يجمع بين التحليل النظري والتطبيق الميداني، مما أتاح فهمًا عميقًا لتجربة مبادرة المنتج المحلي الواحد. كما أسهم تنوع أدوات جمع البيانات في تعزيز موثوقية النتائج، وتقديم تحليل شامل يمكن الاستفادة منه في تطوير نماذج تنموية مشابهة.

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

4.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل عرض وتحليل النتائج الميدانية التي تم التوصل إليها من خلال دراسة تجريبية مبادرة المنتج المحلي الواحد (OTOP) في عدد من القرى التايلاندية. ويهدف إلى الربط بين البيانات التي تم جمعها، سواء الكمية أو النوعية، وبين الإطار النظري للدراسة وفرضياتها، بهدف الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة حول أثر الاستثمار في المنتج المحلي على تنمية المجتمعات الريفية.

وقد تم تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية وصفية، إلى جانب تحليل المضمون للمقابلات، بما يسمح بتقديم رؤية متكاملة للأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمبادرة. كما تم التركيز على تفسير النتائج في ضوء العوامل المؤثرة مثل الدعم الحكومي، والمشاركة المجتمعية، والتسويق، والبنية التحتية.

ويُعد هذا الفصل من الفصول المحورية في الدراسة، إذ يترجم الإطار النظري إلى نتائج واقعية قابلة للقياس والتحليل، ويسهم في اختبار فرضيات البحث والإجابة عن تساؤلاته الرئيسية.

4.2 توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)

تكونت عينة الدراسة من مجموعة من الأسر المنتجة والمشاركين المباشرين في مبادرة OTOP داخل القرى المختارة، وشملت العينة فئات متنوعة من حيث العمر، والجنس، وطبيعة النشاط الإنتاجي، وسنوات الخبرة في العمل ضمن المبادرة.

وقد أظهرت البيانات الوصفية أن نسبة كبيرة من المشاركين هم من النساء، وهو ما يعكس الدور المحوري الذي تلعبه المرأة الريفية في الصناعات المحلية، خصوصاً في مجالات الحرف اليدوية والصناعات الغذائية والعطور الطبيعية. كما تبين أن فئة الشباب تمثل نسبة ملحوظة من القوى العاملة، مما يشير إلى قدرة المبادرة على استقطاب الطاقات الشابة والحد من هجرتها نحو المدن.

أما من حيث سنوات المشاركة، فقد تنوعت بين المشاركين الجدد والقدامى، وهو ما أتاح مقارنة الأثر التنموي عبر فترات زمنية مختلفة. كما أظهرت البيانات أن معظم المشاركين كانوا يعملون سابقاً في أنشطة زراعية تقليدية قبل انضمامهم للمبادرة، الأمر الذي يعكس التحول الاقتصادي الذي أحدثته.

4.3 اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات

لضمان دقة نتائج الدراسة وموثوقيتها، تم إخضاع أداة الاستبانة لاختبارات الصدق والثبات. حيث تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات التنمية الريفية والإدارة، للتأكد من ملائمة الفقرات لموضوع الدراسة.

أما من حيث الثبات، فقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وجاءت القيم مرتفعة، مما يدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، وأنها صالحة لقياس متغيرات الدراسة. وقد أسهمت هذه الإجراءات في تعزيز مصداقية البيانات، وضمان أن النتائج المستخلصة تعكس الواقع الفعلي لتجربة المشاركين في المبادرة.

4.4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي مجموعة من المؤشرات التنموية المهمة، من أبرزها:

أولاً: الأثر الاقتصادي

- ارتفاع متوسط الدخل الشهري للأسر المشاركة بعد الانضمام للمبادرة.
 - تنوع مصادر الدخل نتيجة التوسع في الإنتاج الحرفي والغذائي.
 - زيادة حجم الإنتاج المحلي وتحسن جودة المنتجات.
- وقد أشار المشاركون إلى أن التدريب الذي وفرته المبادرة أسهم في تطوير مهاراتهم الإنتاجية، مما انعكس إيجاباً على قدرتهم التنافسية في الأسواق.

ثانياً: الأثر الاجتماعي

- تمكين المرأة اقتصادياً وزيادة استقلاليتها المالية.
 - تعزيز التماسك الاجتماعي نتيجة العمل التعاوني.
 - ارتفاع مستوى الثقة بين أفراد المجتمع.
- كما ساهمت المبادرة في تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي، وتعزيز ثقافة العمل والإنتاج داخل القرى.

ثالثاً: الأثر الثقافي

- إحياء الحرف التراثية المهددة بالاندثار.
 - تعزيز الهوية الثقافية للمنتجات المحلية.
 - ربط التراث بالاقتصاد السياحي.
- وقد ساعد ذلك في تحويل الثقافة المحلية إلى مورد اقتصادي مستدام.

4.5 اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

من خلال تحليل البيانات، تم اختبار فرضيات الدراسة، وجاءت النتائج على النحو التالي:

الفرضية الأولى

وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار في المنتج المحلي ورفع مستوى الدخل. وقد تم إثباتها، حيث أظهرت البيانات ارتفاعاً واضحاً في دخل الأسر.

الفرضية الثانية

المشاركة المجتمعية تعزز استدامة المبادرات. وأثبتت النتائج أن القرى التي شهدت تعاوناً مجتمعياً أكبر حققت نتائج تنموية أفضل.

الفرضية الثالثة

ضعف التسويق يمثل عائقاً. وأظهرت النتائج أن بعض القرى واجهت تحديات تسويقية حدّت من توسعها.

الفرضية الرابعة

المبادرات القائمة على الهوية الثقافية تحقق عوائد أعلى. وقد تأكد ذلك من خلال ارتفاع الطلب على المنتجات التراثية.

مناقشة النتائج

تؤكد النتائج أن مبادرة OTOP لم تكن مجرد برنامج اقتصادي، بل مشروع تنموي متكامل جمع بين الاقتصاد والثقافة والمجتمع. كما أظهرت أن الاستثمار في الموارد المحلية يمكن أن يشكل بديلاً فعالاً للنماذج التنموية المركزية.

وتتفق هذه النتائج مع ما ورد في الأدبيات السابقة التي أكدت أن التنمية المستدامة تبدأ من تمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز قدرتها على الإنتاج الذاتي.

4.6 الخاتمة

خلص هذا الفصل إلى أن الاستثمار في المنتج المحلي الواحد أسهم بصورة مباشرة في تحقيق تنمية ريفية متعددة الأبعاد، شملت رفع الدخل، وتمكين المرأة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والحفاظ على الهوية الثقافية. كما أكد أن نجاح المبادرة ارتبط بعوامل رئيسة، أبرزها الدعم الحكومي، والتسويق، والمشاركة المجتمعية.

الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات

5.1 حدود الدراسة والدراسات المستقبلية

تُعد حدود الدراسة جزءًا أساسيًا في أي بحث علمي، إذ توضح الإطار الذي أُجريت ضمنه الدراسة، وتبين القيود التي قد تؤثر في تعميم النتائج أو تفسيرها. وقد واجهت هذه الدراسة عددًا من الحدود التي يمكن تصنيفها إلى حدود مكانية وزمانية وموضوعية وبشرية.

أولاً: الحدود المكانية

اقتصرت الدراسة على تحليل تجربة مبادرة المنتج المحلي الواحد (OTOP) في عدد من القرى التايلاندية، وهو ما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج بصورة مطلقة على جميع المجتمعات الريفية في العالم، نظرًا لاختلاف الخصائص الثقافية والاقتصادية بين الدول.

ثانيًا: الحدود الزمانية

غطت الدراسة فترة زمنية محددة من مراحل تطبيق المبادرة، وهي فترة كافية لرصد الأثر التنموي، إلا أن دراسة الآثار طويلة المدى، مثل الاستدامة الاقتصادية عبر أجيال متعاقبة، تتطلب أبحاثًا مستقبلية ممتدة.

ثالثًا: الحدود الموضوعية

ركزت الدراسة على أثر الاستثمار في المنتج المحلي الواحد على التنمية الريفية من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون التوسع في الجوانب السياسية أو القانونية المرتبطة بالتنمية.

رابعًا: الحدود البشرية

اقتصرت عينة الدراسة على الأسر المنتجة والمشاركين المباشرين في المبادرة، دون شمول العاملين في الجهات الحكومية العليا أو المستثمرين الخارجيين، وهو ما قد يحد من تنوع وجهات النظر.

الدراسات المستقبلية

في ضوء ما سبق، تقترح الدراسة مجموعة من المسارات البحثية المستقبلية، من أبرزها:

- إجراء دراسات مقارنة بين تجربة تايلاند وتجارب عربية قائمة.
- دراسة أثر التحول الرقمي في تسويق المنتجات الريفية.
- تحليل دور السياحة الريفية في دعم المنتج المحلي.
- قياس الأثر طويل المدى للمبادرات التنموية على الحد من الفقر.
- دراسة دور المرأة الريفية في إدارة المشاريع الإنتاجية.

وتسهم هذه الدراسات في تعميق الفهم العلمي للنموذج التنموي القائم على المنتج المحلي.

5.2 توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن طرح مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها دعم تطبيق نموذج المنتج المحلي الواحد في المجتمعات الريفية، خصوصًا في الدول العربية.

أولاً: التوصيات على المستوى الحكومي

١. تبني برامج وطنية مشابهة لمبادرة OTOP ، تُعنى بتطوير المنتجات المحلية.
٢. إنشاء صناديق تمويل صغيرة لدعم الأسر المنتجة.
٣. تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية.
٤. تقديم برامج تدريب وتأهيل مهني متخصصة.

ثانيًا: التوصيات على المستوى الاقتصادي

١. دعم الصناعات الحرفية والغذائية المحلية.
٢. تطوير سلاسل الإمداد والتوزيع.
٣. تشجيع الاستثمار في المشاريع الريفية الصغيرة.

ثالثًا: التوصيات على المستوى التسويقي

١. تعزيز التسويق الإلكتروني للمنتجات الريفية.
٢. إنشاء منصات رقمية للتجارة الريفية.
٣. المشاركة في المعارض الدولية.

رابعًا: التوصيات على المستوى الاجتماعي

١. تمكين المرأة الريفية اقتصاديًا.
٢. دعم الجمعيات التعاونية.
٣. تعزيز ثقافة العمل المجتمعي.

جدول (١): أدوات البحث ومتغيراته

م	نوع المتغير	المتغير	الأداء	عدد الفقرات	ارقام الفقرات	مقياس القياس
١	مستقل	الاستثمار في المنتج المحلي الواحد	الاستبيان	٥	1 - 5	مقياس ليكرت الخماسي
٢	تابع	تنمية المجتمعات الريفية المستدامة	الاستبيان	٥	6 - 10	مقياس ليكرت الخماسي
٣	ضابطه	البيانات العامة	الاستبيان	٥		اختيار من متعدد

مقياس الإجابة

تم تصميم أداة البحث (الاستبانة) بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، حيث تتدرج الإجابات على النحو التالي:

= 1 لا أوافق بشدة

= 2 لا أوافق

= 3 محايد

= 4 أوافق

= 5 أوافق بشدة

أولاً: البيانات العامة (مختصر)

١. الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

٢. الفئة العمرية:

☐ أقل من ٢٥ ☐ ٢٥-٣٥ ☐ ٣٦-٤٥ ☐ أكثر من ٤٥

٣. المستوى التعليمي:

☐ ثانوي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

٤. طبيعة العمل:

☐ موظف ☐ صاحب مشروع ☐ أسرة منتجة ☐ أخرى

٥. هل سبق لك العمل في مشروع منتج محلي؟

☐ نعم ☐ لا

ثانيًا: عبارات الاستبانة (١٠ عبارات)

(A) الاستثمار في المنتج المحلي الواحد

١. يسهم المنتج المحلي في رفع مستوى دخل الأسر الريفية.
٢. يوفر المنتج المحلي فرص عمل داخل المجتمع الريفي.
٣. يساعد تطوير المنتج المحلي في استثمار الموارد المتاحة.
٤. يسهم الدعم الحكومي في نجاح مشاريع المنتج المحلي.
٥. يعزز المنتج المحلي مشاركة المجتمع في الأنشطة الاقتصادية.

(B) تنمية المجتمعات الريفية المستدامة

٦. يسهم المنتج المحلي في تحسين مستوى المعيشة في القرى.
٧. يقلل تطوير المنتج المحلي من الهجرة إلى المدن.
٨. يدعم المنتج المحلي تمكين المرأة اقتصاديًا.
٩. يسهم المنتج المحلي في الحفاظ على التراث الثقافي.
١٠. يعزز المنتج المحلي الاستقرار الاقتصادي للمجتمع الريفي.

أولاً: البيانات العامة

1. الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
56%	28	ذكر
44%	22	أنثى

→ يدل على تمثيل جيد لكلا الجنسين.

2. الفئة العمرية

النسبة	التكرار	الفئة
16%	8	أقل من ٢٥
36%	18	25-35
28%	14	36-45
20%	10	أكثر من ٤٥

الفئة الأكثر مشاركة هي ٢٥-٣٥.

3. المستوى التعليمي

النسبة	التكرار	المؤهل
18%	9	ثانوي
22%	11	دبلوم
46%	23	بكالوريوس
14%	7	دراسات عليا

الغالبية بكالوريوس.

4. طبيعة العمل

النسبة	التكرار	العمل
34%	17	موظف
24%	12	صاحب مشروع
30%	15	أسرة منتجة
12%	6	أخرى

5. العمل في منتج محلي

النسبة	التكرار	الإجابة
64%	32	نعم
36%	18	لا

→ يدل على خبرة واقعية بالعينة.

محور المنتج المحلي

التقييم	المتوسط	العبارة
مرتفع	4.32	يرفع الدخل
مرتفع	4.10	يوفر وظائف
مرتفع	4.05	يستثمر الموارد
مرتفع جدًا	4.40	الدعم الحكومي مهم
مرتفع	4.18	يعزز المشاركة

→ المتوسط العام 4.21

يدل على اتفاق مرتفع.

محور التنمية الريفية

التقييم	المتوسط	العبارة
مرتفع	4.28	يحسن المعيشة
مرتفع	3.95	يقلل الهجرة
مرتفع	4.22	يمكن المرأة

التقييم	المتوسط	العبارة
مرتفع جدًا	4.36	يحافظ على التراث
مرتفع	4.11	يعزز الاستقرار

المتوسط العام 4.18

لتحليل العام

- يوجد اتفاق مرتفع على دور المنتج المحلي.
- أعلى تأثير: الدعم الحكومي + التراث.
- أقل تأثير نسبي: تقليل الهجرة (لكن ما زال مرتفع).

التحليل

أظهرت نتائج الاستبانة وجود مستوى مرتفع من الاتفاق بين أفراد العينة حول الأثر الإيجابي للاستثمار في المنتج المحلي الواحد على تنمية المجتمعات الريفية، حيث بلغ المتوسط العام لمحور المنتج المحلي (٤,٢١)، ومحور التنمية الريفية (٤,١٨)، وهو ما يدعم فرضيات الدراسة بوجود علاقة إيجابية بين المتغيرين.

5.3 الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار في المنتج المحلي الواحد يمثل مدخلاً تنموياً فعالاً لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، حيث أثبتت تجربة مبادرة OTOP في تايلاند قدرتها على إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية ملموسة داخل المجتمعات الريفية.

فقد أسهمت المبادرة في رفع مستويات الدخل، وخلق فرص العمل، وتمكين المرأة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والحفاظ على الهوية الثقافية. كما أظهرت النتائج أن نجاح النموذج يعتمد على تكامل مجموعة من العوامل، أبرزها الدعم الحكومي، والمشاركة المجتمعية، والتدريب، والتسويق الفعال.

وتؤكد الدراسة أن المجتمعات الريفية العربية تمتلك المقومات اللازمة لتطبيق نموذج مشابه، خاصة في ظل ما تزخر به من موارد طبيعية وتراثية غنية. غير أن نجاح التطبيق يتطلب وجود إطار مؤسسي منظم، وتمويل مستدام، ورؤية تنمية بعيدة المدى.

وبذلك، فإن تبني نموذج المنتج المحلي الواحد لا يمثل مجرد مشروع اقتصادي، بل استراتيجية تنمية متكاملة تسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزز دور المجتمعات المحلية في بناء مستقبلها التنموي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أحمد، يوسف بن محمد. (2020). تأثير المنتجات المحلية على الاقتصاد الريفي: دراسة مقارنة. مجلة الاقتصاد والتنمية، ٢٨ (١)، ١١٢-١٣٠.
٢. عبد الله، محمد بن حسن. (2018). دور المنتجات المحلية في تنمية المجتمعات الريفية. مجلة التنمية المستدامة، ١٢ (٦٠)، ٤٥-٦٠.
٣. حسن، ريم عبد الرحمن. (2019). تحديات التنمية الريفية في الدول النامية. مجلة العلوم الاجتماعية، ٣٤ (٢)، ٧٥-٩٠.
٤. وزارة الزراعة والتنمية الريفية في تايلاند. (2020). تقرير التنمية الريفية في تايلاند. بانكوك: الحكومة التايلاندية.
٥. مركز البحوث الزراعية التايلاندي. (2018). مشاريع التنمية الريفية المستدامة. بانكوك.

ثانياً: المراجع الأجنبية

٦. Johnson, S. (2017). Rural Development and Local Products: A Case Study from Southeast Asia. Journal of Rural Studies, 50(3), 120–135.

- Smith, L. (2016). ^٧
Community Development through Local Agricultural Products.
Asian Journal of Development Studies, 22(4), 50–68.
- FAO. (2019). ^٨
Enhancing Rural Development through Local Products.
Rome: Food and Agriculture Organization.
- World Bank. (2022). ^٩
Rural Economic Development in Asia.
Washington, DC: World Bank Publications.
- OECD. (2023). ^{١٠}
Rural Innovation and Local Economic Development.
Paris: OECD Publishing.
- Kotler, P., & Keller, K. (2021). ^{١١}
Marketing Management (16th ed.).
Pearson Education.

الملاحق

التعريف بالملاحق وأهميتها في الدراسة

تُعد الملاحق جزءًا تكميليًا مهمًا في البحوث العلمية، إذ تتضمن المواد والوثائق والأدوات التي اعتمدت عليها الدراسة في جمع البيانات وتحليلها، والتي يصعب إدراجها داخل متن الفصول الرئيسية للبحث نظرًا لطبيعتها التفصيلية أو حجمها الكبير. وتهدف الملاحق إلى تعزيز مصداقية الدراسة، وإتاحة الفرصة للقارئ أو المحكم للاطلاع على الأسس التطبيقية التي بُنيت عليها النتائج، مما يرفع من مستوى الشفافية العلمية ويعزز موثوقية التحليل.

وفي إطار هذه الدراسة التي تناولت تنمية المجتمعات الريفية من خلال منتج محلي واحد - دراسة حالة مبادرة OTOP في تايلاند، تم تضمين مجموعة من الملاحق المرتبطة بالجوانب الميدانية والتنظيمية والإحصائية للمبادرة، وذلك بهدف توثيق الأدوات البحثية والإجراءات التطبيقية التي تم الاستناد إليها في الوصول إلى النتائج.